الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/40/525
5 August 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي

بيان من رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي عن المناقشة العامة بشأن السياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

مذكرة من الامين العام

قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بموجب مقرره ١٩٨٥/١٨٣ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، أن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين ، البيان الذى أدلى به رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي عن المناقشة العامة بشأن السياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية . وقد تم استنساخ البيان في مرفق هذه المذكرة .

* A/40/150 .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

بيان من رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعـــــي
عن المناقشة العامة بشأن السياسة الدولية الاقتصادية
والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

استعرض المجلس الاقتصادى والاجتماعي في مناقشته العامة ، في دورتـــه العادية الثانية لعام ١٩٨٥ ، وهي الذكرى الاربعون لتأسيس الامم المتحـــدة ، الحالة الاقتصادية والاجتماعية الدولية . ثم ركز ، وفقا لمقرر سابق ، تركيزا خاصـــا على التعاون الدولي في المجالات المترابطة المتمثلة في النقد ، والتمويل ، والديـن ، والتجارة . وناقش أيضا دور الامم المتحدة في محاولتها لتعزيز التعاون الاقتصـادى الدولي في عالم يزداد فيه الترابط .

ومع أن الآراء والمواقف الأساسية للعديد من الدول الاعضاء لم تتغـــير كثيرا منذ السنة الماضية ، الا أن المناقشة العامة لهذه السنة يبدو أنها عكست بعـض التغيرات في النظرات والمواقف التي حدثت في السنوات الأخيرة ، في البلـــدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء . فثمة ادراك أكبر الآن للروابط الحاسمـــة التي تربط التجارة الدولية بالتنمية الاقتصادية والتقدم التقني ، وبالحاجة الى عكـس مسار الاتجاهات الحمائية . وثمة اتفاق عام الآن على الحاجة الى مزيد من الاستقـرار النقدى والمالي الدوليين ، كما أن هناك تركيزا أكبر على السياسات المحلية للبلدان كافة ، لأن لها ، في بعض الحالات ، مضاعفات عميقة الاثر على البلدان الاخـــرى ولانها ، في حالات أخرى ، حاسمة بالنسبة للاداء الانمائي . ومن المسلم به أن التنمية عملية معقدة تستدعي العمل على جبهات عديدة . وثمة قلق واسع الانتشار بشـــأن الاثر الاقتصادى لسباق التسلح ، وما يترتب عليه من تحويل الموارد من التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية ، والتوترات السياسية التي تنجم عنه . ولقد أوضحت أزمـــة الدين الحاجة الى مزيد من التبصر في ترابط المسائل المتصلة بالنقد والتمويل والتجارة حيث ينبغي أن تكون السياسات متعاضدة لا متعارضة . ويبدو أن كثيرا من الوفـــود كان يستصوب مناقشة هذه المسائل على نحو متكامل في هذه السنة .

ويبدو لي كذلك أن هذه العناصر الجديدة قد أسهمت في تحقيق قدر مـن التقارب ، حسبما أشارت أيضا بعض الوفود . ومن الطبيعي أن يكون مجال الاتفـــاق أكبر في تحديد الشواغل الرئيسية منه في تحليل المسائل وأنه تبقى اختلافات فـــي

Digitized by UNOG Library

الآراء بشأن الاستنتاجات المتصلة بالسياسة العامة ،ولكني أود أن أقول للجمعية العامة أنه ينبغي متابعة هذا التقارب .

الترابط والتعاون الدولي في مجالات النقد والتمويل والدين والتجارة

في عام ١٩٨٤ انتعش الاقتصاد العالمي ، اثر الانتعاش القوى لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ، وسجلت التجارة العالمية زيادة كبيرة (٩ في المائة) وفي الوقت ذاته ، استمر كثير من البلدان النامية في مواجهة مشاكل خطيرة في جهودها الانمائية في ظروف اقتصادية دولية لا تزال تتسم بالصعوبة البالغة .

وتطلع المجلس في مناقشته العامة الى المستقبل بدلا من النظر الى الماضي . الا انه استكشف تحديات السياسة العامة الناجمة عن الهبوط المتوقع في معدل نمو الاقتصادات السوقية المتقدمة والتجارة العالمية في المستقبل القريب فضلا عن التدابير التي يمكن أن تسهم في الاجل المتوسط والاجل الطويل في تحقيق الاستقرار والتنمية . وأكدت بعض الوفود على أهمية تعزيز الامن الاقتصادى وبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي ترغب تلك الوفود في اعادة هيكلتها بغية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وامكانات النمو والقدرة على التكيف الهيكلي المرن تتحدد ، الى حد بعيد بالسياسات الوطنية ، بما في ذلك القوانين واللوائح المتباينة الى حد كبير . ومن جهة أخرى ، تعتمد أكبر البلدان أيضا على التجارة الدولية وتدفق رأس المال من أجل ازدهارها . وهكذا فان الترابط الوثيق يجعل السياسات الوطنية مسألة تهم البلدان الاخرى . ويكتسب التعاون من خلال عمليات المراقبة والمشروطية في مؤسسات بريتون وودز ، والتدابير التعاونية في الغات ، والاونكتاد ، والهيئات الاقليمية أهمية خاصة في تصحيح حالات اختلال التوازن غير القابلة للاستمرار في الاقتصاد العالمي القائم . وينبغي على القوى الاقتصادية الكبرى أن تعترف بالمضاعفات الدولية الناجمة عن خياراتها المحلية المتصلة بالسياسة العامة . وفي البلدان النامية يؤثر الأداء الاقتصادى المحلي ، كما هو موضح في بعض الحالات الناجحة في آسيا ، على القدرة على اجتذاب موارد خارجية ، سواء كانت في شكل رأسمال خاص أو مساعدة رسمية .

Digitized by UNOG Library

ومن المسلم به على نطاق واسع ان استئناف النمو والتنمية وتثبيت حالة الدين الدولي تتطلب احراز تقدم في المجالات الاساسية المتمثلة في النقد والتمويل والتجارة ، وان مثل هذا التقدم قريب المنال .

التجارة

لدى مناقشة السياسات التجارية ، دعا الكثير من الوفود الى جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في الغات ،وثمة رأى واسع الانتشار مفاده اننا يجب أن : (أ) نتناول الاعمال غير المنتهية من جولة طوكيو وأن ننظر في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الاجتماع الوزارى للغات لعام ١٩٨٢ والتي جرت مناقشتها في الدورة السادسة للاونكتاد ؛ (ب) نحسن ونعزز القواعد المعمول بها في الغات وأن ندخل ضمن اطارها الترتيبات القطاعية التي يتم التفاوض بشأنها خارج الاطار القانوني للغات ؛ و (ج) نشرع في الاعداد الدقيق لجولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، والتي ينبغي أن يعكس جدول أعمالها ونطاقها مصالح البلدان كافة .

وبما أن التوترات التجارية المتزايدة فيما بين البلدان تنشأ جزئيا عن عدم الاستقرار النقدى الدولي ، ينبغي بذل جهود موازية من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار لسعر الصرف . فاستمرار عدم الاتساق في سعر الصرف وشدة تقلب سعر الصرف غير المتصلة بالاسس الاقتصادية للمنافسة التجارية يضيفان الى حالة البلبلة والاخطار المالية بالنسبة للمستثمرين والتجار ، ويزيدان من حدة الاتجاهات الحمائية وسوء توزيع الموارد .

وتشكل الاسعار المتدهورة للسلع الاساسية ومعدلات التبادل التجارى غير المواتية جزءا كبيرا من الصعوبات الراهنة التي يعاني منها كثير من البلدان النامية . وثمة مناشدات تدعو الى التصديق السريع على اتفاق الصندوق المشترك للسلع الاساسية وبدء نفاذه وتنفيذ اتفاقات السلع الاساسية . ويعلق البعض آمالهم على مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي ، الذى يعود في أصله الى اقتراح قدم في المجلس الاقتصادى والاجتماعي منذ زمن طويل ، لكن تتبقى مسألة كيفية زيادة المساعدة ذات المشروطية المنخفضة في أوقات أصبح فيها الحصول على الاموال بشروط ميسرة نادرا جدا . كذلك يتخلل هذا الجدال الحيقي كثيرا من المسائل الاخرى . وينبغي مواجهته بصراحة في مناقشاتنا القادمة .

../..

Digitized by UNOG Library

النقـــد

اعترفت جميع الدوائر صراحة بالحاجة الى مزيد من الاستقرار النقدى . ويمكن تحقيق المزيد من الاستقرار في الاسواق المالية وأسواق العملة من خلال اتبـــاع سياسات اقتصادية متسقة فيما بينها في البلدان الرئيسية ، ومن خلال تعزيز المراقبة المتعددة الاطراف وازالة الحواجز التي لا مبرر لها ونواحي الجمود الهيكلي ، وحسب الاقتضاء ، من خلال تدخل المصرف المركزى .

وتكتسب السيولة النقدية الدولية الآن ، الى حد كبير، من طريق ترتيبات الائتمان. وقد ادخل ذلك عنصرا هاما من المرونة في عملية تهيئة السيولة ، ولكن سيـــر النظـــام يتوقف على مقدار الملاءة في البلدان . وبينما تستطيع بعض البلدان أن " تكسب " الملاءة عن طريق زيادة الصادرات وانتهاج سياسات محلية سليمة ، تفتقر بلـــدان أخرى الى امكانية الحصول على الائتمانات الخاصة ، وتعتمد بدرجة كبيرة على مصادر التمويل الاخرى ، ولما كانت الاحوال في الاسواق الدولية تتأثر بالسياسات الـــتي تنتهجها البلدان الرئيسية على المستوى الكلي ، فان الشروط التي توفر السيولـــة بموجبها لا تعبر فقط عن سياسات المقترضين وأدائهم ، وانما تعبر أيضا عن سياسات البلدان الصناعية الرئيسية وأدائها . ولذلك ، فانه بقدر أهمية زيادة استقرار سعـر الصرف توجد ضرورة لتعزيز التنسيق المتعدد الاطراف للسياسات الاقتصادية فـــي البلدان الرئيسية . وطالب عدد جد كبير من الوفود بايلاء اهتمام خاص برصـــد مخصص جديد من حقوق السحب الخاصة ، وبتحقيق زيادة أخرى في موارد صنـــدوق النقد الدولي وذلك للاستجابة للاحتياجات من السيولة الدولية الرسمية الكافيـــة ، لا سيما في البلدان النامية .

وحتى على الرغم من أن الحكومات تشاطر بعضها بعضا القلق فيما يتعلـــق بضعف النظام النقدى والمالي الدولي الراهن ، فانها تختلف في تقييمها للكيفيـــة التي كان هذا النظام يخدم بها المجتمع الدولي ومقدار ما أداه له من خدمـــات . وبينما يوجد تسليم على نطاق واسع بضرورة تحسين سير النظام الراهن أو اصلاحـــه ، فانه يوجد أيضا خلاف بين أولئك الذين يعتقدون أن الامر يتطلب عقد مؤتمر دولـــي ، وأولئك الذين يتوقعون نتائج مواتية من الجهود التي تبذل داخل صندوق النقـــد الدولي نفسه . ومن شأن المزيد من التحديد لدى النظر في التدابير اللازمة فـــي هذا المجال أن يسمح بتضييق شقة الخلاف . وتوجد بوضوح آفاق وضرورات لمواصلـــة النقاش في محافل متعددة ، من بينها الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

التمويـــل

هناك تسليم واسع النطاق بالأهمية الرئيسية للجهود التي تبذلها البلدان النامية نفسها لزيادة المدخرات المحلية وتعبئة تلك الموارد وتوجيهها الى المجالات ذات الاولوية . كما يوجد في الوقت نفسه تسليم بضرورة زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي العام والخاص الى البلدان النامية بغية اكمال تلك الجهود . وعلى الرغم من انه يوجد قدر اقل من الاتفاق على ضرورة منح المؤسسات المالية المتعددة الاطراف موارد اكبر لدعم برامج التكييف والاضطلاع بدورها كأداة مالية حفازة ، فان بلداننا كثيرة على استعداد الآن للنظر في تحقيق زيادة عامة في رأس مال البنك الدولي ، وكذلك في مواصلة سد النقص في موارد المؤسسة الانمائية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وفي الوقت نفسه تتأكد الحاجة الى زيادة كفاءة المساعدة الانمائية وتعزيز تنسيقها من جانب كل من المانحين والمتلقين . غير ان الاستخدام الأفضل للموارد لا ينبغي ان ينظر اليه على انه بديل للزيادة في حجم المعونة . كما ان الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الامم المتحدة لأغراض التنمية ، التي من قبيل انشطة برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، هي ذات قيمة غير منكورة ، والأمر يتطلب مزيدا من المساهمات من البلدان التي لا تشارك بفعالية في تمويل تلك الأنشطة .

وينبغي تناول الاحتياجات الخاصة لفئات معينة من البلدان . وفي حالة البلدان النامية المنخفضة الدخل ، لاسيما البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء ، يسلّم بوجه عام بالحاجة الى مقادير متزايدة من المساعدة الانمائية الرسمية التيسيرية للغاية ، اذ لا توجد لديها من الناحية الفعلية اية امكانية للحصول على الائتمان التجاري . وفي هذا الصدد ، ينبغي ان تنفذ بصورة كاملة الالتزامات الاجماعية المنصوص عليها في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح اقل البلدان نموا . وبالنسبة للبلدان التي توجد في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل ، والتي ليست لديها الا امكانية محدودة للحصول على الائتمان التجاري ، ولكنها غير مؤهلة للتمويل التيسيري ، فان فتح " شباك ثالث " في البنك الدولي قد اقترح ، وينبغي ايلاء الاهتمام لهذا الامر . وعلى الرغم من ذلك ، ينبغي لجميع البلدان ملاحظة المساهمة المحتملة التي يستطيع الاستثمار المباشر الأجنبي ، في اطار الشروط التي تمليها السياسات والنظم الوطنية ، ان يقدمها ليس فقط في نقل رأس المال الى البلدان النامية ، وانما في نقل التكنولوجيا والمهارات اليها ايضا .

Digitized by UNOG Library

وقد ركزت مناقشة هذا الموضوع على المزج بين التكييف والتمويل . وهناك اتفاق واسع النطاق على ان تدابير التكييف القصيرة الأجل ينبغي ان تكون متوافقة مع النمو الطويل الأجل واستئناف الاستثمار الخاص والعام . وفي هذا الصدد يوجد انزعاج شديد لما حدث مؤخرا من نقل صاف للموارد ، من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وهذا الاتجاه ينبغي ان يعكس . وتترتب على عملية التكييف في بعض البلدان اثار اجتماعية عكسية ، مثل تصاعد البطالة وسوء التغذية ووفيات الأطفال . وفضلا عن الجوانب الانسانية ، فانه من المسلم به ان مثل هذه التطورات تقوض الشروط اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل . ويبدو ان هناك اتفاقا عاما على وجوب بذل كل جهد ممكن من جانب جميع الحكومات والمنظمات الدولية المعنية للحيلولة دون اتخاذ عبء التكييف مثل هذه الاشكال غير المقبولة .

الديون

يوجد اعتراف عام بأن مشكلة الديون مازالت بعيدة عن الحل ، وبأنها ينبغي ان تطرح في السياق الاعم للعلاقات التجارية والنقدية ، فضلا عن التمويل الانمائي ، وذلك في ضوء ما يترتب على ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية ، وعدم استقرار سعر الصرف ، والضيق المالي ، وكساد اسواق السلع الاساسية ، والحمائية الزاحفة ، من آثار على قدرة البلدان النامية على خدمة الديون . ومن المسلم به على نطاق واسع ان الحل لمشكلة الديون يتطلب جهودا متواصلة وحازمة ومنسقة من جانب المدينين والدائنين والمؤسسات المتعددة الاطراف والمصارف التجارية ، الذين يتحملون جميعا المسؤولية في هذا الشأن .

وينبغي ان تلاحظ بالارتياح بعض التطورات الايجابية ، مثل عمليات اعادة جدولة الديون لعدة سنوات ، وتقليل اعباء اعادة الجدولة ، كما ينبغي تشجيع مثل هذه التطورات . كما جرى تطوير عدد من الظروف الاضافية التي تتيسر معها ادارة عبء الدين ، ومن بينها تمديد فترات السداد والسماح والتثبيت ؛ وانشاء مرفق تعويضي لسعر الفائدة ؛ ووضع حد اقصى لأسعار الفائدة ؛ وربط مدفوعات خدمة الدين بحصائل الصادرات ؛ وتيسير الشروط التي تفرض على استخدام موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وزيادة هذه الموارد .

وثمة تطور ايجابي آخر هو ما قامت به بعض البلدان المانحة او تفكر فيه بلدان مانحة اخرى من الغاء لديون المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى اقل البلدان نموا أو من تعديل لشروط السداد وينبغي مواصلة هذا التطور .

Digitized by UNOG Library

ويبدو انه يوجد خلاف في الرأى بين اولئك الذين يدافعون عن النهج القائم الذى يتناول كل حالة على حدة ، واولئك الذين يدعون الى حوار حكومي دولي اعم بين المقرضين والمقترضين . غير اني اعتقد ان هذا النزاع ظاهرى اكثر منه حقيقي ، وان الدراسة الدقيقة ستوضح ان هذه النهج ليست غير متوافقة ، وانه يوجد داع لتوقع تقارب اكبر عندما تكون المسألة قد استكشفت على نحو أكمل .

التعاون المتعدد الاطراف ودور الامم المتحدة

اعربت وفود كثيرة عن قلقها بشأن " تضاؤل التعددية " ، في وقت يتطلب فيه الامر تعزيز التعاون الدولي .

ولدى مناقشة دور الامم المتحدة ، ذكّرت وفود متعددة المجلس بأحكام الفصلين التاسع والعاشر من ميثاق الامم المتحدة ، اللذين ستعمل الامم المتحدة ، استنادا اليهما ، على النهوض بعوامل التطور والتقدم في المجالين الاقتصادى والاجتماعي ، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية . واكدت هذه الوفود ان الامم المتحدة توفر المحفل العالمي الوحيد للنظر في مسائل السياسات العامة المتعلقة بزيادة تماسك وفعالية التدابير الوطنية والدولية في المجالات المترابطة للمشاكل الاقتصادية . كما اكدت ، في الوقت نفسه ، ان ثمة مسائل محددة ينبغي مناقشتها والتفاوض عليها في الهيئات المتخصصة المناسبة . ومع مراعاة ذلك ،فان المجالات الهامة التي تثير قلق الدول الاعضاء ، والتي اشير اليها فيما سبق ، ينبغي الاستمرار في معالجتها في المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة وغيرهما من المحافل المناسبة في الامم المتحدة ، بغية ايجاد السبل والوسائل للتعاون الدولي الفعال في تلك المجالات .

وقد كانت المداولات في دورة المجلس هذه ذات نوعية رفيعة ، واستفادت من تركيزها الحاد نسبيا على جدول اعمال حافل بالمسائل التي يبدو انها تنطوى على أساس لمتابعة الجهود الرامية الى ايجاد حلول مشتركة بحيث يمكن المحافظة على حيوية زخم الحوار البناء ومواصلة تعزيزه .

Digitized by UNOG Library